يونادم كنا: نعوّل كثيرا على توصيات مؤتمر الوفاق التحضيري المنعقد في القاهرة والبرنامج الانتخابي لقائمة الرافدين ٧٤٠ يعبّر عن طموح الشعب العراقي عموماً

أجرت اللقاء: رنا تيدي

عقب عودته من القاهرة بعد مشاركته في الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي والمنعقد في مقر جامعة الدول العربية هناك للفترة من ١٩ - ٢١ تشرين الثاني الجاري، التقت بهرا السيد يونادم كنا عضو الجمعية الوطنية العراقية السكرتير العام للحركة الديمقراطية الآشورية لتسليط الضوء على هذه المحطة المهمة:

- كيف جاءت مشاركتكم في المؤتمر؟.

* جاءت مشاركتنا بدعوة رسمية من الأخ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، حيث وجه دعوات للفصائل الاساسية في البلد من كل تكوينات الشعب العراقي وتحديداً من المجموعات التي هي في صلب العملية السياسية والمجموعات التي هي خارج العملية، وأستطيع القول أن هذا اللقاء كان اللقاء الرسمي الأول على هذا المستوى بعد سقوط النظام الدكتاتوري، وشاركنا بهدف تمثيل شعبنا وقضيتنا كعراقيين وكحركة.

- كيف تجملون ما تمت مناقشته خلال المؤتمر، والبيان الختامي له، وهل تعولون كثيراً على نتائج هذا المؤتمر؟.

* نعم، نعول على نتائج هذا المؤتمر لثلاثة أسباب رئيسة، الأول: إن انعقاده في جامعة الدول العربية يعتبر بحد ذاته رسالة مهمة جداً للدول العربية أولا ودول الجوار ثانيا، لأنها كانت تنظر الى ما يجري في العراق من تغيير بعين الريبة والشك، وكانت هناك تصورات تعتقد أن العراق معرض للتقسيم والانسلاخ من المحيطين العربي والإسلامي، وقد أصبح واحة للاعتداء على الآخرين وغير ذلك من التصورات، لذلك كان المؤتمر رسالة تؤكد أننا لا زلنا عراقيون أصلاء وسنبقى عراقيين أصلاء وعلى المفاهيم الوطنية وذات الالتزامات الدولية والإقليمية والعربية والإسلامية، وكان المؤتمر كما قلنا بمثابة جواب ورسالة الى كل الدول العربية ودول الجوار. والسبب الثاني: هو أن انعقاد المؤتمر كان رسالة للشعب العراقي الذي يمر، مع الأسف، بمرحلة عصيبة وظرف أمني غير طبيعي، فكانت رسالة أن مرجعياته السياسية والدينية والقومية جميعها مشاركة مع بعضها البعض في هذا المؤتمر التحضيري، بمعنى أننا مصممون ومصرون على السير قدما لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة في الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال ونجاح العملية السياسية وإحلال الديمقراطية والحريات في العراق.

والسبب الثالث الذي يجعلنا نعول على نتائج المؤتمر هو أنها كانت فرصة أن نلتقي لأول مرة بعد سقوط نظام صدام في هكذا محفل ضم ممثلين عن كل تلاوين المجتمع العراقي سواءً ممن هم مشتركون في العملية أو خارج العملية السياسية، ولكي نضع النقاط على الحروف كموافقنا وتوجهاتنا مع بعض. وقد خرج المؤتمر ببيان وقرارات وتوصيات إيجابية جدا وستخدم العملية السياسية وستخدم العراقيين جميعا من حيث توفير الأمن والاستقرار وتوسيع حلقة العملية السياسية وعزل الجهات الإرهابية والمسيئين في هذه المرحلة.

وكما علمتم.. فقد تقرر عقد مؤتمر وطني شامل في أواخر شباط أو بداية آذار المقبلين، وتم إقرار أجندة المؤتمر وإقرار المعايير لمن يشترك في المؤتمر، واتفقنا أنه لن تكون هناك استثناءات من المشاركة إلا لمن ارتكبوا جرائم في زمن السلطة الدكتاتورية بالإضافة الى الإرهابيين التكفيريين أيضاً. أما الباقون فهم عراقيون وأخوة نشترك مع بعض وشركاء في هذا البلد وفي واقعه اليوم ومستقبله.

وأستطيع القول أننا تمكنا من مد الجسور بين بعضنا البعض وتحديدا مع من كانوا خارج التجربة السياسية الجديدة فضلا عن من هم مشتركون في التجربة السياسية. حيث أن أمامنا تحديات كبيرة مشتركة ومحطة مهمة والتي هي الانتخابات النيابية المقبلة والتي ستكون بمثابة نقلة كبيرة ونوعية في تاريخ العراق الجديد بعد سقوط النظام الدكتاتوري، وإن شاء الله ستكون الأجواء مناسبة أكثر وسيشارك المؤتمر العام الذي سينعقد لاحقا في رسم السياسات وفي تضييق الهوة بين الأطراف والمكونات السياسية للمجتمع العراقي.

- ما حقيقة الإشكالية التي شهدتها الجلسة الأولى وأدت الى إنسحاب بعض المشاركين إحتجاجا قبل أن يعودوا من جديد؟.

* الذي حصل هو أن ممثل الحزب الديمقراطي المسيحي وبناءا على طلبه القى كلمة في الجلسة، وتعرض في كلمته، بل أستطيع القول أنه تهجم على معظم الجوانب السياسية في البلد، على الدستور وعلى المرجعيات السياسية في المراحل الحالية والسابقة، وتحديداً على الدستور حيث شكك به ووصفه بأنه دستور أميركي.. بالإضافة إلى تهجمه على السلفية وعلى الجميع.. وغير ذلك، وكانت لهجته غير مقبولة أبدا ووجهات نظره غير صحيحة وغير دقيقة أيضا مما ادى الى احتجاج الأخوة في الائتلاف العراقي الموحد والإخوة في التحالف الكردستاني وآخرين من الحاضرين وخروجهم من القاعة، فتوقفت الجلسة، فطلبنا من الإخوة العودة للرد على هذه التصريحات، وتحديداً عندما نقل تحيات سيادة البطريرك عمانوئيل دلي حيث تراءى للمؤتمرين بأنه يمثل البطريرك أو أن هذه رسالة أو آراء وأفكار غبطة البطريرك دلي، في حين أنها لم تكن كذلك، وبعد أن عدنا الى القاعة أوضحنا للجميع أنه لا يمثل البطريرك ولا يمثل رأي المسيحيين ولا يمثلنا في العراق.. إنما يمثل رأيه الشخصي ورأي حزبه ومواقفه السياسية مع مجلس الحوار كونه عضوا في قائمة مجلس الحوار الانتخابية في محافظة نينوى حسب علمي. هذا هو الذي جرى وتمكنا من احتواء الأزمة واحتواء هذه الأجواء والتواصل في المؤتمر. ثم سمعنا لاحقا توضيح سيادة البطريرك عمانوئيل دلي بأنه لا يمثله ولا يمثل الكلدان المسيحيين إنما يمثل حزبه وشخصه، وكان مردود ذلك إيجابيا.

السيد عمرو موسى مع عدد من المشاركين في مؤتمر القاهرة ومن بينهم السيد يونادم كنا والسيد محسن عبد الحميد

- بصفتكم رئيساً لقائمة الرافدين ٧٤٠ المرشحة للانتخابات النيابية المقبلة.. على ماذا تعولون في تحقيق نتيجة انتخابية جيدة؟.

* قبل كل شيء أقول إن برنامجنا في هذه القائمة وطني عام بنسبة أكثر من ٩٠% منه، وهو بمثابة طموح الشعب العراقي في العموم، وقائمتنا تضم ٧٩ شخصية عراقية معروفة من كل المحافظات في البلد.. هذا من جانب، الجانب الثاني هو أن محور القائمة ٧٤٠ أو العمود الفقري فيها هم مناضلون منذ عقود في صفوف الحركة الديمقراطية الآشورية أو في المجتمع العراقي في شتى مجالات الحياة، وبينهم رموز فنية وأكاديمية وشخصيات عراقية مهمة لها تاريخها النضالي والاجتماعي بحيث أثبتت أنها سواء كانت في الجمعية أو في المجلس النيابي أو لم تكن فإنها عملت وستعمل من أجل حقوق الناس وإنها مضحية بنكران ذات ولعقود على طريق الحرية والديمقراطية.

والحركة الديمقراطية الآشورية قدمت تضحيات سخية لأكثر من ٢٦ سنة على هذا الدرب من اجل الحرية ومن أجل الديمقراطية ومن أجل ترسيخ الأمن والاستقرار في البلد ومن أجل تحقيق طموحات كل العراقيين ومن ثم تحقيق خصوصيات شعبنا الثقافية والدينية والقومية وغير ذلك، لذلك أستطيع القول إن الماضي اثبت أننا فصيل أصيل من فصائل الحركة الوطنية العراقية، فصيل كان وقبل أن يدخل معترك الانتخابات النيابية على استعداد دائماً للتضحية ونكران الذات والشهادة لخدمة هذا البلد العزيز وتحقيق طموحات كل مكونات الشعب العراقي، ففي الانتخابات الماضية ورغم كل الذي جرى من محاولات عزلنا وتحجيمنا لكن محبينا ومؤازرينا يعرفوننا جيدا صوتوا لنا وكنا في الجمعية الوطنية. وإن شاء الله سيتحقق أكثر من ذلك في الانتخابات النيابية المقبلة أيضاً، ونحن واثقون أن نزاهة الانتخابات المقبلة ستكون أفضل بكثير من سابقتها حيث سيكون البلد في استقرار أكثر، فضلا عن قانون الانتخابات الجديد، ومن ثم مشاركة كل مناطق ومكونات الشعب العراقي، مما يقودنا الى أن نتوقع أن تكون النتائج أكثر نزاهة وأكثر عدالة وهذا الذي يقودنا الى أن أبناء العراق الأعزاء وبصورة خاصة شعبنا الكلداني السرياني الآشوري الذي سيصوت حتما لممثليه الحقيقيين الذين يمثلونه أفضل تمثيل ويحققون طموحاته كعراقيين بشكل عام وكخصوصيات دينية وقومية أيضاً، والناس تتطلع الى عراق آمن مستقر وديمقراطي وموحد، وفي نفس الوقت تزهو وتزدهر فيه التعددية ويتحقق الرخاء والازدهار في ظل عراق ديمقراطي موحد وآمن.. إن شاء الله.

البيان الختامي لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي التحضيري في القاهرة

بغداد - بهرا

أدناه أبرز النقاط الواردة في البيان الختامي لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي المنعقد في القاهرة للفترة من ١٩ ولغاية ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٥:

تدارس المشاركون الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي وآليات العمل والتحضير له في المرحلة المقبلة لبناء عراق المستقبل وبعد انتهاء ممارسات وسياسات النظام السابق المُدانة، وأظهرت مداخلات المشاركين والمشاورات والحوارات التي جرت في جلسات عمل الاجتماع توافقا في الرأي على النقاط التالية:

١. الترحيب بمبادرة جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي، وتأكيد حرص الجميع على توفير أفضل الظروف لعقد هذا المؤتمر ونجاحه.

٢. الالتزام بوحدة العراق وسيادته وحريته واستقلاله وعدم السماح بالتدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته الديمقراطية في إطار التعددية ونظام اتحادي وحقه في تقرير مستقبله بنفسه.

٣. إن الشعب العراقي يتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه خروج القوات الأجنبية من العراق وبناء قواته المسلحة والأمنية ويحظى فيه بالأمن والاستقرار، والتخلص من الإرهاب الذي يطال العراقيين والبنية التحتية العراقية ويُدمر الثروات الوطنية وأجهزة الدولة.

٤. مع أن المقاومة حق مشروع للشعوب كافة، بيد أن الإرهاب لا يُمثل مقاومة مشروعة، عليه ندين الإرهاب وأعمال العنف والقتل والخطف التي تستهدف المواطنين العراقيين والمؤسسات الإنسانية والمدنية والحكومية والثروة الوطنية ودور العبادة ونطالب بالتصدي له فوراً.

٥. إدانة التكفير للشعب العراقي لأنه يتعارض مع تعاليم الإسلام السمحة التي تحرم تكفير المسلم لأخيه المسلم، والعمل على إشاعة القيم الإسلامية التي تدعو إلى التآخي والتسامح وترسيخ الوحدة الوطنية.

٦. الدعوة إلى الإفراج عن كل المعتقلين الأبرياء الذين لم يُدانوا أمام القضاء، والتحقيق في دعاوى التعذيب ومحاسبة المقصرين ومرتكبي هذه الأعمال، والإيقاف الفوري للمداهمات العشوائية والاعتقالات بدون أمر قضائي موثق.

٧. المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية وفق جدول زمني، وذلك بوضع برنامج وطني فوري لإعادة بناء القوات المسلحة تدريبا وإعدادا وتسليحا على أسس سليمة تمكنها من حماية حدوده ومن السيطرة على الوضع الأمني وضمان أمن المواطن والوطن وإنهاء العمليات الإرهابية مع الأخذ في الاعتبار ما جاء في هذا الشأن في قراري مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٠٠٤، و١٦٣٧ لسنة ٢٠٠٥.

٨. احترام موقف جميع أطياف الشعب العراقي، وعدم إعاقة العملية السياسية والمشاركة الواسعة في الانتخابات المقبلة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع واحترام رأي الشعب العراقي في اختيار ممثليه.

كما دعا المشاركون الدول العربية الشقيقة إلى دعم العراق في مختلف المجالات وعلى رأسها ما يلي:

١. التعجيل بإلغاء الديون المستحقة على العراق أو تخفيضها تماشيا مع قرار نادي باريس وقرارات جامعة الدول العربية.

٢. المساهمة في تدريب وتأهيل الكوادر العراقية في مختلف قطاعات الدولة.

٣. تعزيز التواجد الدبلوماسي العربي في العراق مع توفير الحماية الأمنية اللازمة للبعثات الدبلوماسية العربية.

٤. تقديم المساعدات الإنسانية، والقيام بدور فعال في عملية إعادة الإعمار في العراق.

٥. المساعدة في ضبط الحدود لمنع المتسللين.

وفي ضوء المناقشات والمداخلات تم تشكيل مجموعتي عمل الأولى معنية بالإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي بإدارة معالي السيد عبد العزيز بلخادم، والثانية معنية بإجراءات بناء الثقة بإدارة معالي الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

أولاً: أن يُعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي خلال الأسبوع الأخير من شهر شباط أو في الأسبوع الأول من آذار ٢٠٠٦ في بغداد.

ثانياً: مشروع جدول أعمال المؤتمر والذي يتضمن المحاور التالية:

١. توسيع العملية السياسية لتشمل جميع القوى على أساس تبني النهج الديمقراطي.

٢. وحدة العراق واستقلاله وسيادته ووضع برنامج لإنهاء مهمة القوة المتعددة الجنسيات.

٣. الوضع الأمني.

٤. المساواة في المواطنة "الحقوق والواجبات".

٥. مجالات الدعم المطلوبة لإنجاح عملية الوفاق الوطني.

٦. الديون وإعادة إعمار العراق.

ثالثاً: تحديد معايير المشاركة في المؤتمر على النحو التالي:

١. ضمان التمثيل المتوازن والشامل للقوى والأحزاب السياسية العراقية الممثلة لمكونات الشعب العراقي كافة بما فيها العشائر، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والمرأة.

٢. الالتزام بالحوار والنهج الديمقراطي ونبذ العنف، والاستعداد للمشاركة في العملية السياسية.

٣. الالتزام بالسعي نحو تحقيق أهداف العملية السياسية بالوسائل السلمية واحترام وجهات النظر المختلفة.

رابعاً: تشكيل لجنة مُصغرة لمتابعة الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي تسمى "لجنة المتابعة والإعداد" من القوى السياسية في العراق بمشاركة جامعة الدول العربية وبالتعاون مع الأمم المتحدة.

خامساً: إقرار عدد من إجراءات بناء الثقة خلال المرحلة المقبلة من بينها الإجراءات العملية التالية:

١. الابتعاد عن تبادل الاتهامات، ودعوة وسائل الإعلام العراقية والعربية للعمل على التقريب بين أطياف الشعب العراقي.

٢. عدم استخدام المنابر الدينية والسياسية والإعلامية للتحريض على الكراهية والفرقة.

٣. العمل على توفير المناخ المناسب لإجراء عملية الانتخابات القادمة بصورة حرة وشفافة.

٤. إيجاد صيغة عملية لعمل لقاءات منتظمة بين القوى السياسية والأطياف العراقية لتهيئة المناخ لتحقيق الوفاق الوطني العراقي.

٥. ضرورة مراجعة وضع المعتقلين في أسرع وقت ممكن وإطلاق سراح مَن لم تثبت تهمته ووقف المداهمات إلا بأمر قضائي موثق وإشاعة جو من الأمن والطمأنينة.

هذا وقد أيّد المجتمعون كفاح الشعب الفلسطيني وحقه العادل والمشروع في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وفي الختام يُعرب المشاركون عن الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومةً وشعباً على حُسن الاستقبال وكرم الضيافة، ويشيدون بالكلمات الضيافية لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك ولفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وكذلك التعبير عن تقديرهم للدور الذي قامت به اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق، كما يُعرب المشاركون عن تقديرهم للجهود التي بذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية لعقد هذا الاجتماع والنتائج التي أسفر عنها والكلمة الهامة التي ألقاها في افتتاح الاجتماع التحضيري، وتقديرهم للدور الذي قامت به الأمم المتحدة في دعم هذا الجهد.

قضية الكلدوآشوريين السريان في كونفرانس "دمقرطة الشرق الأوسط"

أربيل: سميرة كانون

شارك السيد يونان هوزايا وزير الصناعة والكهرباء في مؤتمر "دمقرطة الشرق الأوسط" الذي نظمته وزارة الثقافة في أربيل بالتعاون مع المعهد الكردي في باريس يومي ١٩ و٢٠ من تشرين الثاني الجاري.

وساهم في إغناء محاور المؤتمر حوالي ثلاثون باحثاً، معظمهم قدموا من خارج العراق، وقدم السيد هوزايا في أحد محاور المؤتمر بحثاً عن تجربة إقليم كردستان وتأثيرها على العملية السياسية العراقية من منظور كلدوآشوري سرياني.. نلخص ما جاء فيه:

* لن أتصدى للديمقراطية كمفهوم أو تنظير، إذ أراها حياة كاملة تؤسس للثقافة والفكر والتربية والاقتصاد.

* الكلدوآشوريون أو الكلدان أو الآشوريون أو السريان تسميات لشعب واحد له مقوماته وتاريخه العريق، هم مسيحيون بصورة عامة يتوزعون على كنائس عديدة كغيرهم من الشعوب، إلا أن هذا الاختلاف المذهبي ينعكس في الكثير من الأحيان على وحدتهم بسبب كونهم قومية صغيرة وتوزيعهم الديموغرافي وبسبب محاولات غيرهم الإملاء أو مصادرة رأيهم، وهذا يسبب لهم المشاكل.

* كان للكلدوآشوريين دورهم المتميز والمؤثر الى جانب أشقائهم الكرد في الحركات التحررية في كوردستان العراق، منذ ثورة أيلول مرورا بانتفاضة آذار ١٩٩١.. وضمت الجبهة الكردستانية وهي القيادة السياسية الكردستانية في صفوفها الى جانب الأحزاب الكردستانية الحركة الديمقراطية الآشورية.

* شاركت الحركة في انتخابات ١٩٩٢ وقد تكون هذه العملية الشعبية الرسمية الأولى على طريق الديمقراطية، وحصلت على أربع مقاعد "من مجموع خمسة خصصت للكلدوآشوريين" في برلمان كوردستان، لتمثل بذلك في جميع الكابينات الوزارية المشكلة ولحد اليوم، وتحقق لشعبنا حضوراً سياسياً جيداً ساهم في تشكيل قواعد للحوار وللتعامل وأنضج صيغاً للتنوع وللاختلاف والمعارضة وقبول الآخر، وهذه من صميم الممارسات الديمقراطية.

* وتمكن شعبنا ومن خلال الحركة الديمقراطية الآشورية، أن يشارك في جميع مؤتمرات المعارضة، كما تحققت لشعبنا في ظل هذا الأداء مكتسبات مهمة "إضافة للحضور السياسي والاعتراف بوجوده" كان من أهمها، إقرار البرلمان الكردستاني لحقوق القوميات الصغيرة للتعليم بلغتها الأم القومية، وبذلك مارس أبناء شعبنا التعليم بلغتهم السريانية.

* وبسبب هذا الحضور، وفي ظل هذه المناخات تكونت لشعبنا مؤسسات مهنية وأندية ومنتديات وأجهزة إعلام، وهي من تشكيلات المجتمع المدني، مارست نشاطاتها الى جانب المؤسسات الأخرى الموجودة في الإقليم بحرية، شابت هذه الحرية الكثير من المضايقات التي تدخل في إطار الإشكالات التي لا بد منها في ديمقراطية لم تزل تحبو، ووضع اقتصادي يترنح تحت الحصار "الحصار الدولي وحصار صدام".. كل هذا قبل ٢٠٠٣.

* استبشر العراقيون خيراً عند تشكل وتكون ونمو وانضمام حركات وأحزاب للمعارضة ضد النظام الكتاتوري البائد، وانسجم الكثيرون مع برامج وطروحات هذه الأحزاب التي جسدت أساسيات الديمقراطية والحريات، وأختلفت مع بعضها في أمور تحقق خصوصياتها، ولم تكن من حيث الجوهر خلافات تحول دون توافقها مع معركتها الأساسية.

* هذه كانت أهم سمات المعارضة الوطنية في نيويورك ولندن وصلاح الدين، وعلى هذا الأساس تشكل مجلس الحكم، بعد زوال النظام المقبور، الذي ضم القوى الرئيسة والفاعلة على الساحة السياسية العراقية، وأنجز أهم وثيقة دستورية وهي "قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية"، والتي كان تأثير تجربة كردستان فيها واضحا وجليا، هذا التأثير شمل تحقيق التوافق بين الفرقاء، وتضمين القانون مفاهيم معاصرة.. وتحققت لنا "نحن الكلدوآشوريين" حقوقا ومكاسب.. ثم تلت ذلك خطوات مهمة لتتمخض عن ولادة الدستور الدائم.

* لست بصدد عرض أو مناقشة مفاهيم قانونية أو مواد في الدستور، ولكني أحاول أن ألفت النظر الى وجوب مراعاة حقوق "الأقلية" في التعديلات التي ستجرى على الدستور.. وهنا سأعرض حالات من هذا التهميش، رغم ما نفهمه من مفهوم الديمقراطية كونها بالإضافة الى التعبير عن رأي "الأكثرية"، ضمان واحترام لحقوق

السيد يونان هوزايا

"الأقلية".

* ورغم ما جاء في الدستور:

"العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي".

* وكذلك:

"يتضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين، وسائر المكونات الأخرى...".

* في ديباجة الدستور الذي أقرته "أكثرية" المصوتين، فقرات "تهميش" حقوقا للأقليات، وحقوق القومية الكلدوآشورية بالأخص، نتأمل من مجلس النواب المقبل تعديل هذه وغيرها:

- "نحن أبناء وادي الرافدين.. ومهد الحضارة، وصناع الكتابة ورواد الزراعة ووضاع الترقيم، على أرضنا سُن اول قانون وضعه الإنسان".

كل العالم يفتخر بذكر السومريين والأكديين والبابليين والآشوريين وإنجازاتهم، وتعج متاحفهم بمآثر وانجازات عمرها بضع مئات من السنين، الا "الأكثرية" في الجمعية الوطنية تتحاشى ذكرهم، أو "تستكثر" ذكر ذلك حتى في سطر واحد.

- وثم: "فجائع شهداء العراق شيعة وسنة، عربا واكرادا وتركمانا، ومن مكونات الشعب جميعها".

لم تذكر "الأكثرية" شهداء شعبنا الكلدوآشوري مثلا بالإسم مثل غيرهم، رغم أن نسبة شهداء شعبنا لعددهم تساوي أو تزيد على نسب غيرهم.

- وأيضاً: "إستباحة المدن المقدسة والجنوب في الانتفاضة الشعبانية، ومستنطقين عذابات القمع القومي في مجازر حلبجة وبارزان والأنفال والكورد الفيليين، ومسترجعين مآسي التركمان في بشير".

لم تثبت "الأكثرية" المجزرة التي وقعت لأهلنا في القرية الكلدوآشورية "صوريا" في ١٩٦٩ أو غيرها على يد البعثيين القتلة.